والتطورات على الساحة الفلسطينية؛ وان جبريل وأبو خالد العمله انتقدا «اتفاق عدن» الموقع بين اطراف التحالف الديمقراطي الفلسطيني (**سانا**، ١٨/٧/١٩٨٤).

وفي السياق ذاته، اجتمع الاسد، بتاريخ ٢٩/٧/١٩٨٤، مع خالد الفاهوم وعبد المحسن أبو ميزر وطلال ناجي. وذكرت مصادر دبلوماسية في دمشق، ان اللقاء تناول ضرورة العمل على توحيد المواقف بين التحالفين، الوطني والديمقراطي. وأبلغ الاسد معارضته لانعقاد المجلس الوطني الفلسطيني، وفقاً لما تمّ الاتفاق عليه في وثيقة عدن ـ الجزائر (**الانباء**، ٣٠/٧/١٩٨٤). وذكرت مصادر صحفية ان خدام وضع على الفاهوم شروطاً سورية عدة من أجل المشاركة في الحوارات الفلسطينية، وحضور المجلس الوطني الفلسطيني. من هذه الشروط: ضرورة صدور بيان عن التحالفين، الديمقراطي والوطني، يشير الى ان عرفات «قد فقد شرعية قيادة العمل الفلسطيني، ويؤكد على عدم الاشتراك في أي اجتماع يحضره عرفات الى ان يتمّ اقصاؤه، نهائياً، عن القيادة الفلسطينية»؛ وكذلك تشكيل وفد من التحالفين المذكورين لمحاورة اللجنة المركزية لـ «فتح» بشأن عقد المجلس الوطني، طبقاً للأسس، تلك؛ كما تتضمن الشروط هذه اعادة النظر في لوائح منظمة التحرير الفلسطينية، بما يعزز صلاحيات المجلس المركزي، ويعطيه الحق في المحاسبة «على أي خروج على القرارات الجماعية»؛ وأيضاً تشكيل جبهة فلسطينية وطنية عريضة من رئيس المجلس الوطني واعضاء اللجنة التنفيذية وقيادات فلسطينية أخرى لقيادة العمل الفلسطيني في مرحلة ما قبل انعقاد المجلس الوطني (**الرأي العام**، عمان، ٨/٨/١٩٨٤)، واتهمت وسائل الاعلام السورية عرفات بأنه يسعى، جاهداً، الى «جعل المنظمة مجرد هيكل فارغ من أي مضمون نضالي» (**النهار**، ٢٢/٨/١٩٨٤). ورأت تلك الوسائل في الدعوة الى عقد المجلس الوطني «دعوة ملغومة»، ودعت جميع فصائل المقاومة الى رفض هذه الدعوة «والاصرار على التفاوض الذي يكفل، في النتيجة، التوصل الى صيغة تضمن ترسيخ وحدة المنظمة والحفاظ على القضية الفلسطينية وتصفية نهج عرفات» (**المصدر نفسه**، ٢٢/٨/١٩٨٤).

الى ذلك رفضت قيادة م.ت.ف. تأجيل عقد المجلس الوطني، على الرغم من تهديد أركان التحالف الوطني، والديمقراطي، بمقاطعته. ونجحت سوريا، عبر ضغوطها على الفصائل المقيمة في دمشق وضمنها تلك التي وقعت على اتفاق عدن ـ الجزائر، في دفع تلك الفصائل الى مقاطعة الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني. ولكن على الرغم من ذلك، فقد عقد المجلس، في عمان، بنصابه القانوني ووسط عداء سوري سافر لمكان وزمان انعقاده.

وبانعقاد المجلس، والنتائج التي خرج بها، تمّ قطع الطريق على كل محاولات تشكيل منظمة بديلة؛ اذ انتخبت، خلال الدورة، هيئة قيادية قادرة على التحرك، والاجتماع، واتخاذ القرارات. وحدد المجلس أربعة قواعد اساسية لاصلاح علاقات م.ت.ف. مع سوريا، هي: النضال المشترك للامة العربية؛ وقرار الحرب والسلام قرار عربي، لا ينفرد به أي طرف؛ وم.ت.ف، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني؛ والالتزام بمبدأ عدم تدخل أي طرف عربي في الشؤون الداخلية للاطراف العربية الاخرى (**المصدر نفسه**، ٢٥/١١/١٩٨٤).

وفي اعقاب التوقيع على الاتفاق الفلسطيني ـ الاردني، في ١١/٢/١٩٨٤، تطورت اساليب الحملة السورية ضد قيادة م.ت.ف. فقد اعتبر النظام السوري ـ وفقاً لبيان القيادة القومية لحزب البعث الحاكم ـ الاتفاق «حلقة جديدة تكملها حلقة مشروع مبارك، لاجراء مفاوضات مباشرة مع العدو الصهيوني، بمشاركة الولايات المتحدة، وفي ظل اتفاقيتي كامب ديفيد؛ وان هدف هذه المؤامرة تحقيق ما عجز الكيان الصهيوني والولايات المتحدة والقوى الاطلسية عن تنفيذه، رغم استخدام الغزو العسكري للبنان» (**البعث**، ٥/٣/١٩٨٥). وشجعت سوريا، رسمياً، الاطراف الفلسطينية المناوئة لسياسة قيادة م.ت.ف. على اقامة جبهة انقاذ وطني فلسطينية عريضة، «بهدف اسقاط نهج عرفات» (**المصدر نفسه**، ٢٠/٣/١٩٨٥).

ومن جهة أخرى، كانت كل الدلائل تشير الى ترافق الحملة الاعلامية السورية ضد قيادة م.ت.ف. مع الاستعدادات الجارية لمحاصرة المخيمات الفلسطينية، ومحاولة القضاء على النشاط العسكري الفلسطيني. والواقع، لقد فضح عرفات ذلك في مؤتمر صحافي عقده في الكويت، حيث قال: «ان هنالك اتفاقاً بين واشنطن ودمشق لأبعاد م.ت.ف. عن مفاوضات السلام المحتمل اجراؤها في الشرق الاوسط»؛ موضحاً «أن